



بيان الجمهورية التونسية  
في الدورة 79 للجمعية العامة للأمم المتحدة

## السيد الرئيس، السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتقدم إلى سعادة السيد فيليمون يانغ " Mr. Philemon Yang " ومن خلاله إلى جمهورية الكاميرون، بأحرّ التهاني على توليه رئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة 79، متمنياً له النّجاح والتوفيق في إدارة أعمالها، ومؤكّدا دعم تونس لرؤيته "الوحدة والتنوع من أجل تعزيز السلام والتنمية المستدامة والكرامة الإنسانية في كل مكان".

كما أعرب لسعادة السيد "دنيس فرنسيس Dennis Francis"، رئيس الدورة 78 عن خالص عبارات الشكر والتقدير على رئاسته الموفّقة.

وأجدّ التقدير لجهود الأمين العام السيد "أنطونيو غوتيريش Antonio Guterres" المتواصلة من أجل إعادة الثقة والاعتبار للعمل متعدّد الأطراف.

بقدر ما يحدونا الأمل في تحقيق التحوّلات والإصلاحات الضرورية والتأسيس لعالم أكثر سلماً وأماناً وعدلاً واستدامة، من خلال ما هو مطروح من مبادرات ومسارات في إطار برنامج الأمين العام "أجندتنا المشتركة"، ومخرجات قمة المستقبل، بقدر ما نعرب عن انشغالنا العميق وشديد خيبتنا واستنكارنا لما آل إليه الوضع اليوم في الشرق الأوسط، حيث تتواصل المأساة الإنسانية الرهيبة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض منذ ما يقارب السنة وعلى أرضه، إلى أشنع جرائم الحرب والإبادة الجماعية وكلّ أصناف انتهاكات حقوق الإنسان والقيم والمبادئ التي قامت على أساسها الأمم المتحدة، على يد قوّات الاحتلال، دون مساءلة ولا محاسبة وأمام صمت دولي مقيت وعجز غير مبررٍ ولا أخلاقي.

إنّ فشل المجموعة الدولية في فرض احترام القانون الدولي الإنساني بالرغم من التدابير التي أقرتها محكمة العدل الدولية لحماية الفلسطينيين في قطاع غزة من خطر الإبادة الجماعية، إنّما يضع حياة الفلسطينيين في الميزان. فما هي سرديّة علوية حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية التي ما انفكت تصدحُ بها الأصواتُ في جميع المنابر تختفي فجأة عندما يتعلّق الأمر بالشعب الفلسطيني.

إنّ السبيل الوحيد لمستقبل آمن لكافة الشعوب، يبدأ بالإيمان  
بالمساواة بين أرواح البشر دون تمييز أو انتقائية وبعيدا عن ازدواجية  
المعايير ولا يمكننا التأسيس لمرحلة جديدة للعمل متعدّد الأطراف  
والعلاقات الدولية والتنمية المستدامة، على أساس مبدأ "عدم ترك أحد  
يتخلّف عن الركب" في ظل تواصل تجاهل مأساة الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الإطار، نهيب بالمجموعة الدولية أن تتحرك فورا وبشكل  
فاعل مسؤول لتدارك ما يمكن تداركه وكف نزيف حرب الإبادة والتجوع  
عن غزة، استهدفت فيها المدارس والمستشفيات والمنشآت والبنى التحتية  
المدنية وراح ضحيتها أكثر من 40 ألف شخص، كما ندعو مجلس الأمن إلى  
الخروج من حالة الجمود والعجز والاضطلاع بدوره الطبيعي في صون  
السلم والأمن الدوليين من خلال تحميل سلطات الاحتلال مسؤولية  
المأساة الإنسانية في غزة، وفرض وقف فوري لإطلاق النار وكف الاعتداء  
السافر والشنيع على الشعب الفلسطيني الأعزل ومنع كلّ مخطّطات  
التهجير القسري والاستيطان وانتهاك الأماكن المقدّسة.

إنّ الحرب على غزّة قد أحدثت شرخاً عميقاً في ضمير الإنسانية وقوّضت ثقة الشّعوب في قُدرة المنتظم الأممي بأجهزته الرئيسية على فرض قراراته.

وإذ تذكّر بلادنا بما جاء بالرأي الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 19 جويلية 2024، بطلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول التبعات القانونية لسياسات وممارسات الاحتلال الصهيوني على الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي أقرّ بعدم شرعية استمرار تواجد سلطة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وبوجوب وقف الأنشطة الاستيطانية الجديدة والإخلاء الفوري للمستوطنات، فإنّها تعتبر أنّ ما أقرّته المحكمة يضع المجتمع الدولي أمام اختبار لمدى التزامه بتكريس مبدأ علوية القانون الدولي وتطبيق قواعده على الجميع دون استثناء ودون انتقائية أو ازدواجية في المعايير.

وتبقى بلادنا على دعمها الثابت وغير المشروط لحقّ الشعب الفلسطيني في استرداد حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف والتي لن تسقط بالتقادم وفي مقدّمها حقُّه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلّة ذات السيادة على كلّ أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف.

وتؤكّد تونس مسانبتها لطلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة بمنظمة الأمم المتّحدة. مثمّنة موجة الاعتراف الدولي بدولة فلسطين وآملة في أن يسهم هذا التوجّه في دعم حصولها على العضوية الكاملة دون مزيد من التأخير.

كما تجدد تونس إدانتها بأشدّ العبارات لما يتعرّض له لبنان الشقيق من عدوان يستهدف شعبه ويهدّد أمنه واستقراره.

لا يستقيم تحقيق مبدأ " عدم تخلف أحدٍ عن الركب " بالشعارات،  
ولا يمكننا بلوغ الأهداف المعلنة لمختلف المسارات الجارية لتجاوز  
إخفاقات الماضي والحاضر، ما لم نتحلَّ جميعنا بالرغبة الصادقة في  
إحداث التغيير والإصلاح.

وهو ما يتطلب توافقاً على تشخيص موحد ومسؤول للأسباب  
العميقة لفشل النظام الدولي الحالي في مجابهة ما يشهده العالم من  
اشتداد الصراعات والحروب، وتصاعد لوتيرة التطرف والإرهاب والجريمة  
المنظمة، وتفاقم الأزمات والكوارث المناخية التي تهدد مقومات البقاء  
لملايين البشر. هذا إلى جانب استشرى غير مسبوق للفقر والجوع ومظاهر  
انعدام المساواة، وارتفاع كبير لأعداد اللاجئين والمهجّرين، واتساع الهوة  
التنموية والرقمية بين الشمال والجنوب، وعجز النظام المالي الدولي عن  
الاستجابة للاحتياجات التنموية للأغلبية العظمى من الدول.

إنّ كلّ هذه التحدّيات هي بمثابة مؤشّرات خطيرة على أنّ النظام الدولي القائم أضحى خارج المسار، وهو ما يستدعي منّا جميعا القيام بالمراجعات والإصلاحات اللازمة لتصحيح حالة الاضطراب والفوضى وانعدام المساواة.

كما تستوجب هذه التحدّيات انخراطنا جميعا، دولا ومؤسّسات وشعبا في مقاربة تشاركية على أساس تقاسم المسؤوليات واحترام القانون الدولي والتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتّحدة وحقوق الإنسان من قبل الجميع على قدم المساواة، دون تمييز أو تسييس.

فقد أثبتت الأحداث التي شهدها العالم طيلة العقود الثمانية الماضية، الحاجة الملحة لإصلاح منظومة العلاقات الدولية وإعادة النظر في أسس وأدوات العمل متعدّد الأطراف لتلبية احتياجات الشعوب، ووضع حدّ لكلّ الاختلالات التي سادت ولا تزال، وتسبّبت في العديد من الويلات والمآسي والمعاناة لملايين البشر، ووضعت العالم اليوم أمام مخاطر وجودية لا يمكن إنكارها أو مواصلة التعامل معها بنفس تلك الأدوات والأساليب، والتي لا تراعي إلا مصالح أقلية من الدول على حساب الأغلبية الباقية.



وفي هذا السّياق، نوّكد على الحاجة الملحّة لاحترام بلدان الشمال  
لالتزاماتها في تمويل التنمية ودعم جهود التصدي لتغير المناخ والمشاركة  
الفعّالة في الحدّ من الفقر، ودعم النموّ، وبناء القدرة على الصمود  
والاستدامة في البلدان النامية.

كما نوّكد على ضرورة وضع حدّ لكلّ أشكال الوصاية ونزعات فرض  
السياسات والإملاءات، والتدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وعلى  
احترام سيادتها الوطنية واستقلالية قرارها واختيارات شعوبها،  
وخصوصياتها الثقافية والحضارية، التي تمثّل عامل إثراء وتنوّع. فلا يمكن  
مواجهة التحدّيات الماثلة إلا من خلال إعادة بناء العلاقات الدولية على  
أساس التضامن والتعاون البناء والعدل والاحترام المتبادل والندية.

كما ندعو في هذا الإطار، إلى تعزيز دور الأمم المتّحدة وإدخال  
الإصلاحات الضرورية على مؤسّساتها وأجهزتها بما يضمن مزيداً من  
النجاعة على أداؤها ويعزّز مصداقيتها، وفي مقدّمها مجلس الأمن الذي  
أصبح في حالة شلل نتيجة الصراعات الجيوستراتيجية المتفاقمة.

## السيد الرئيس،

لقد انخرطت تونس، انطلاقاً من إيمانها الصادق بالعمل متعدد الأطراف واستحضاراً منها لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة، في كلّ المسارات والمبادرات التي تندرج في إطار خطة الأمين العام "أجندتنا المشتركة"، وقمة التنمية المستدامة وقمة المستقبل بكلّ مخرجاتها التي يمكن أن تكون، إذا ما تمّ وضع آليات المتابعة والتنفيذ لها، فرصة تاريخية ووسيلة أساسية لرفع التحديات والحدّ من المخاطر والتأسيس لعالم أكثر أمنًا وسلامًا واستدامةً.

وفي نفس السياق، تؤكد تونس مجددًا على الحاجة الملحة لإدخال إصلاحاتٍ جوهريةً على النظام المالي العالمي، ومراجعة دور وكالات التصنيف الدولية وتخفيف أعباء المديونية وخدمة الدين عن الدول النامية وتيسير وُلوجها إلى مصادر تمويل التنمية، حتى تتمكن من التعافي من تداعيات الأزمات العالمية المتلاحقة، التي تدفعُ ثمنها باهظًا رغم أنّها لا تسبّبُ في أغلبها، وحتى يتسنى لها توجيهُ إمكانياتها لتغطية الاحتياجات الضرورية لشعوبها في مجالات التنمية البشرية.

كما ندعو إلى تطوير أدوات التعاون الدولي على المستويين الثنائي ومتعدّد الأطراف في مجال استعادة الأموال المنهوبة بالخارج لتسريع نسق التعافي الاقتصادي ودفع التنمية وباعتبارها حقًا أصيلا للشعوب المتضرّرة، مع العمل على منع تكرّر مثل هذه الانتهاكات التي تستنزف مقدّرات الدول وتمثّل أحد أكبر مظاهر الفساد.

### السيد الرئيس،

تمثّل ظاهرة الهجرة غير النظاميّة المتفاقمة في عديد مناطق العالم، لا سيّما في منطقة انتمائنا الجغرافي في حوض البحر الأبيض المتوسط، أحد أبرز المؤشّرات على ضعف الحوكمة العالمية وغياب الإرادة السياسية لمعالجة تداعيات أزمات التنمية والتغيّرات المناخية والنزاعات.

وكما أكدنا في مناسبات سابقة، فإنّ هذه المسألة ذات الأبعاد المتعدّدة، تستوجب اعتماد مقاربة مشتركة على أساس تقاسم المسؤوليات تجمع كلّ الأطراف من بلدان مصدر وعبور ومقصد إلى جانب المنظّمات الدولية والإقليمية، للتصدّي للأسباب العميقة لهذه الظاهرة وعدم الاقتصار على التعاطي مع نتائجها.

كما دعونا إلى أن تكون الحلول شاملةً تركز على معالجة عوامل الهشاشة وتراجع نسبة التمدرس وضعف برامج التنمية، بما يُسهم في التأسيس لواقع جديد في بلدان المصدر، خاصة في القارة الإفريقية، يمكن أبناءها من مقومات العيش الكريم والعمل اللائق الذي يحفظ كرامتهم وحقهم في الحياة والتنمية، ويحميهم من مخاطر رحلات البحث عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للمتوسط، ومن استغلال الشبكات الإجرامية للتهريب وتجارة البشر.

إنّ مقاربتنا في التعاطي مع تدفّقات الهجرة غير النظامية، واضحة وقائمة على احترام حقوق الإنسان ورفض كلّ أشكال التمييز العنصري وخطاب الكراهية، في إطار احترام التزاماتنا الدولية وتشريعاتنا الوطنية. ونحن نواصل جهودنا بما يتوفّر لدينا من إمكانيات لإنقاذ الأرواح، وتقديم الرعاية والإحاطة اللازمين لمستحقها وصدون كرامتهم، غير أنّنا نرفض القبول بمشاريع التوطين المبطن للمهاجرين غير النظاميين. كما نرفض كلّ محاولات الاستغلال السياسي والإعلامي لوضعيات المهاجرين ومعاناتهم لتحقيق غايات سياسية وخدمة أجندات مشبوهة لدى الجميع.

## السيد الرئيس،

إننا في تونس واعدون بتحديات المرحلة وماضون بثبات في مسار الإصلاح وتعزيز أركان الديمقراطية ودولة القانون والحوكمة الرشيدة، التي تركز على مكافحة الفساد والتوقي منه، وتحقيق تطلعات شعبنا نحو مزيد من الرخاء والازدهار والتنمية المستدامة، متمسكين بثوابت سياستنا الخارجية والتزاماتنا الدولية، ومعوّلين على إمكانياتنا الذاتية وما يزخر به شعبنا من طاقات بشرية، وكذلك على علاقات التعاون البناء والشراكة مع أصدقائنا وشركائنا على قاعدة المنافع المشتركة.

ونحرص في هذا الإطار على أن يضطلع الشباب، باعتبارهم مصدرا للإلهام وركيزة المستقبل، بدوره الطلائعي في مسارات الحلول التحويلية ودوائر صنع القرار. كما نواصل تعزيز الأطر التشريعية والخطط الاستراتيجية للإدماج والتمكين الاقتصادي للمرأة وتوسيع مشاركتها في الشأن العام وفي كلّ المجالات.

وبنفس العزم والالتزام، تواصل تونس انخراطها الفاعل في كلّ الجهود الدولية والأممية الرامية إلى تعزيز الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي، وتكريس مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وإنهاء كلّ أشكال الظلم والاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق التنمية للجميع.

وفي محيطنا المباشر، نوّكّد موقف تونس الثابت في دعم جهود الأشقاء الليبيين لتجاوز الخلافات وتحقيق التسوية السياسية عن طريق الحوار البناء بمساعدة الأمم المتحدة، بما يحفظ أمن ليبيا واستقرارها ويعزّز وحدتها الوطنية. كما نجدّد رفض تونس لكلّ أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لليبيا.

وندعو، في نفس السياق، إلى تضافر الجهود الأممية والدولية لإيجاد حلول سياسية للأوضاع في كلّ من سوريا واليمن، تنهي معاناة شعبيهما الشقيقين وتعيد إليهما الأمن والسلم، وتحفظ سيادتهما واستقلالهما ووحدتهما الترابية.

كما تدعو تونس الأطراف السودانية إلى وقف الاقتتال والاحتكام إلى الحوار والطرق السلمية لتجاوز الأزمة، وإعادة الأمن والاستقرار إلى السودان ووضع حدٍّ لمعاناة شعبه من ويلات الحرب والتهجير.

وبالنسبة إلى القارة الإفريقية، التي تُعتبر الأكثر تأثراً بالتغيرات المناخية وبتداعيات الأزمات العالمية والإرهاب وانعدام الاستقرار، فإننا ندعو إلى مزيد تضافر الجهود الأممية والدولية لمساعدة إفريقيا على مواجهة مختلف التحديات والتخلص من الأزمات ودفع مسارات إعادة الاستقرار وتحقيق الأمن والسلم والتنمية المستدامة.

وتؤمن بلادي بضرورة إيجاد حلول إفريقية للتحديات الإفريقية كمنهج لتحقيق هدفنا بإسكات البنادق بحلول سنة 2030. كما نجدد الدعوة إلى توفير الدعم المالي واللوجستي الأممي لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الإفريقي، وعلى ضرورة مواصلة التعاون والتنسيق بين الهياكل الأممية والإقليمية من أجل "إفريقيا التي نريد".

دخل العالمُ مرحلةً جديدةً آخذةً في التبلور من التحوّل الرقمي والاستخدام المتزايد للتكنولوجيات الحديثة في كلّ المجالات. وبقدر ما نوّكدُ على أهمية الميثاق الرقمي العالمي، فإنّنا ندعو إلى تكثيف التعاون في مجالات نقل التكنولوجيا وجسر الهوة الرقمية التي لا تزال تفصل بين الشمال والجنوب، حتى لا يتخلّف أحدٌ عن الركب.

كما ندعو في نفس السياق، إلى ضرورة التصدي لمظاهر الفوضى الرقمية والمعلومات المضلّلة والاستعمالات الإجرامية وغير القانونية للتكنولوجيات الرقمية، لإرباك المجتمعات وتقويض استقرارها والنيل من مقدراتها.



إننا أمام مرحلة على غاية من التعقيد، بسبب التحديّات والمخاطر المحدقة بأمن ورفاهية الأجيال الحاضرة والقادمة، وبمستقبل كوكبنا. ولم يعد هناك مجال للتعاطي مع أوضاع عالمنا بنفس الأدوات والأساليب، كما لا يمكننا إعادة إنتاج أخطاء واختلالات الماضي. فلاحلّ لنا جميعا إلّا من خلال تفعيل قيم التضامن والتعاون، والمصير المشترك.

وبما أنّ السياسة الخارجية التونسية وأدواتها الدبلوماسية تتّسم على الدوام بالتفأؤل والبراغماتية، وعلى الرغم من كلّ التحديّات والصّدّات التي يواجهها العالم، فإنّ تونس تعتقد أنّ الأمم المتّحدة تظلّ ملاذنا الوحيد باعتبارها موئل الشرعية الدولية وحاملةً لأمال شعوب العالم ونحن نتأهّب لإحياء الذكرى الثمانين لتأسيسها.

وشكرا على حسن الإصغاء